ولاية الأمر دراسة فقهية مقارنة

الله مصدر كلّ ولاية في حياة الإنسان وهذا أصل من أصول الدين، وبالتحديد يدخل في «التوحيد». والتوحيد توحيدان: توحيد نظري، وتوحيد عملي. والتوحيد العملي يبتني على التوحيد النظري. والولاية المطلقة لله تعالى، وتلازمها الطاعة من التوحيد العملي. ومعنى التوحيد في مقولة «الولاية» و «الطاعة»: أنّ الولاية الشرعية في حياة الإنسان لله تعالى فقط، وليس لغير الله ولاية على إنسان، إلاّ أن يكون في امتداد ولاية الله، ومنبثقاً من ولايته تعالى، وبإذنه وأمره. ومن دون ذلك ليس لأحد من الناس ولاية على غيره. وكذلك الأمر في «الطاعة»، فإنّ الطاعة هي الوجه الآخر للولاية، وكما تنحصر الولاية الشرعية في الله تعالى، ولا ولاية لأحد على أحد إلاّ في امتداد ولاية الله وبأمره، كذلك لا طاعة لأحد على أحد إلاّ في امتداد طاعة الله وبأمره. وهذا هو التوحيد النظري في مقابل التوحيد العملي. ونقصد بالنظري ما لا علاقة مباشرة له بالعمل، ونقصد بالتوحيد العملي ما له علاقة مباشرة بالعمل. والأول يتلخّص في الإيمان بأنّ الله تعالى وحده هو الخالق والمهيمن والمدبّر، المالك لهذا الكون، وأنّ الكون كلّه منقاد لأمره مسخّر له. وهذا هو التوحيد النظري. ويؤدّي التوحيد النظري بالضرورة العقلية إلى التوحيد العملي، وهو توحيد الولاية والطاعة لله، ونفي أي ولاية وطاعة مشروعة في حياة الإنسان لغير الله، إلاّ أن يكون في امتداد ولاية الله وطاعته. فإنّ توحيد الخلق والملك والتدبير والسلطان لله تعالى في هذا الكون يؤدّي بالضرورة إلى توحيد الولاية له تعالى على الإنسان، وتوحيد الطاعة كما ذكرنا هو الوجه الآخر لتوحيد الولاية.